الدرس الخامس: النظريات المفسرة للحكم الراشد العالمي (الرشادة العالمية)

أهداف الدرس:

التعرف على النظريات المؤيدة والمعارضة للرشادة العالمية

أسئلة الدرس:

- ما هي النظريات المؤيدة للرشادة العالمية؟
- ما هي النظريات المعارضة للرشادة العالمية؟

عناصر الدرس:

1- النظريات المؤيدة للرشادة العالمية

أ- النظرية الليبرالية

ب - النظرية النقدية الاجتماعية

2- النظريات المعارضة للرشادة العالمية

أ- النظرية الواقعية

ب- النظرية البنائية

ج- النظرية الماركسية

مقدمة:

ظهرت الرشادة العالمية كمشروع عالمي بشكل كبير في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولذلك اختلف الباحثون في تفسيرها بين مؤيد ومعارض، وكل حاجج بطريقته وهذا ما سنوضحه فيما يأتي:

1- النظريات المؤيدة الرشادة العالمية: تبرز النظرية الليبرالية والنظرية النقدية الاجتماعية كأهم الاتجاهات النظرية المؤيدة للظاهرة، وهذا ما سيتم إبرازه فيما يأتي:

أ- **النظرية الليبرالية:** ولدت الرشادة في شقها العالمي من رحم الأفكار الليبرالية باعتبارها تقوم على الديمقراطية وحكم القانون الدولي، ومناشدة الشفافية وتفعيل الرقابة وتكريس وضع مؤسساتي يضبط وينظم العلاقات الدولية.

أهم مسلمات المنظور الليبرالي هي التعددية، أي إلى جانب الدول توجد فواعل أخرى في النظام الدولي ممثلة في:

– القطاع العام الدولي: يتمثل في مجموع الدول والمنظمات الحكومية بكل أنواعها عامة ومتخصصة والمؤسسات التكاملية على شاكلة الإتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي .

– المجتمع المدني العالمي: الهيئات غير الرسمية التي يتعدى مجال نشاطها حيّز الدولة الواحدة وتكون العضوية فيها للأفراد على شاكلة المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة العفو الدولية والسلام الأخضر أو الأحزاب العالمية مثل حزب الخضر والتجمع العالمي اليساري.

– القطاع الخاص العالمي: يتمثل أساسا في الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تتوزع عبر الدول وتفتح فروعها لتباشر نشاطها، إضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية داخل الدول في مجمل القطاعات.

تشكل التفاعلات بين مختلف الفواعل الموضحة أعلاه ما يسمى بالنظام الشبكي Cobweb Model الذي يعتبر من مسلمات الرشادة العالمية، أي خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين مجمل فواعل النظام الدولي مما يؤدي إلى فرض مجموعة من المبادئ من ضمنها نشر الديمقراطية، احترام القانون الدولي محاربة الفساد وانتهاك حقوق الإنسان عبر نشاط المجتمع المدني العالمي، فضلا عن مساهمة القطاع الخاص العالمي في رفع مستوى الجودة والمنافسة في المجال الاقتصادي والاستغلال الجيد والشامل للموارد العالمية وبالتالي استهداف الصالح العام للمواطن العالمي.

نشر الديمقراطية كأداة لحوكمة أنظمة الحكم الوطنية، وبالتالي إشراك كل فئات المجتمع في صناعة القرار وتكريس أهم مبدأ من مبادئ الرشادة العالمية وهو الشفافية، وتمكين المواطن من المعلومات سواء فيما يخص السياسات العامة الداخلية والخارجية، وعليه يتم تفعيل الرأي العام واحترامه لأنه ينطلق من مسلمّات أخلاقية نابذة للفساد مدعمة للأمانة والمصلحة العامة، حيث يضفي النظام الديمقراطي نوعا من الشفافية على نشاط الدولة، وبالتالي التوجه نحو حوكمة عملية الحكم، وتم الاتفاق على المشروطية الدولية لتحويل الأنظمة إلى الديمقراطية وترسيخها من خلال برامج التصحيح الهيكلي، وإعادة جدولة الديون على مستوى المؤسسات الدولية المتخصصة.

ركزت إسهامات هاس وميتراني على دراسة التكامل والاندماج بين الدول، والتأكيد على أهمية التعاون عبر القومي ودور المؤسسات الدولية والإقليمية في ربط المصالح المشتركة،

وحوكمة السياسة الدولية بحيث أن الوظائف الموكلة للدولة أصبحت أكثر منها، وذلك لتعدد المطالب والمشاكل أمام نقصان الفنيين على المستوى المحلي، وبالتالي على الدول التنازل عن جزء من سيادتها لهيأة عالمية قادرة على إدارة أمورها بشكل متخصص من ناحية الوظيفة، والتسيير الجيد لإمكانياتها في إطار قانوني توفره المؤسسة الدولية.

تكون الدول عند انضمامها لمنظمات دولية مجبرة على تنفيذ ما جاء من شروط في قانونها الداخلي من قيم ومبادئ وأعراف لا تخرج على إطار القانون الدولي، ومن هذا فسلوك الدول يتجه نحو الحوكمة شيئا فشيئا كلما أطرت نفسها في منظمات دولية، سواء كانت عامة أو متخصصة من خلال سيادة القانون الدولي المنظم لهذه المؤسسات التي تحتوي الدول وتضبط سلوكياتها.

ب- النظرية النقدية الاجتماعية: برزت النقدية الاجتماعية في عشرينيات القرن الماضي، وتبلورت عبر ثلاثة أجيال، وفحوى هذه النظرية هي نقد الوضع القائم مع طرح البديل على المستويين المنهجي النظري أو العملي التطبيقي:

منهجياً ونظريا: اعتبار النظريات التقليدية بتعبير كوكس نظريات غير متخصصة أو غير فعالة لفشلها في التنبؤ المستقبلي وعدم مجارات التطورات المرحلية، والتركيز على فاعل وحيد (الدولة) مع تناسي دور الجماعات الاجتماعية داخل الدولة في إمكانية التغيير.

عمليا وتطبيقيا: يبدأ النقديون في تفكيرهم من مسألة العقل والعقلانية عبر ملاحظة أساسية، وهي أن فلاسفة الأنوار الذي كان هدفهم يتمثل في تحرير الإنسان انقلب إلى ضد ذلك تماماً، إذ كرست العبودية القديمة للإنسان. لذلك تركز النقدية على فكرة الإنعتاق والتي بدأتها مدرسة فرانكفورت في نقد انحراف العلم من سيطرة الذات العارفة على الطبيعة إلى سيطرة الإنسان على الإنسان، عبر التطور التكنولوجي والتفتي الكبير، كما أن البنى الاجتماعية القائمة ما هي إلا تكريس للهيمنة سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا سياسيا واقتصاديا.

تمثل الرشادة العالمية بالنسبة للنقديين الاجتماعيين آلية من آليات الانعتاق من عبودية الدول للدول من جهة، ومن جهة أخرى عبودية السلطات الحاكمة داخل الدول على شعوبها، والتي تكرس نوعا من الظلم والفساد والعبودية التي ينجر عليها انتهاك الحقوق وطغيان الماديات في ظل تراجع القيم والمبادئ ما يؤدي إلى الفقر وزيادة الهوة بين طبقات المجتمع حسب النقديين، تتصارع في كل مرحلة بنى اجتماعية مختلفة من أجل الهيمنة، ثم تفوز بنية

اجتماعية معينة عبر التاريخ، وبالتالي بروز ما يسميه كوكس كتلة تاريخية إيديولوجية (مثل الدول) والتي تتجه لخدمة قوى اجتماعية معينة على حساب أخرى، ما يؤدي بالأفراد إلى الإنعتاق من هيمنة هذه الكتل، فالدول تخدم مصالح الأقلية داخلها حتى لو تطلب ذلك انتهاك حقوق الإنسان واستغلال الأغلبية ضمن إطار تغيب الحريات المختلفة، مما يؤدي إلى البؤس الذي بدوره يحرك القوى الاجتماعية نحو اتجاه تغيير الأوضاع، وتكون من خلال مؤسسات الرشادة العالمية حتى لو كان ذلك من خلال المشروطية عبر تقديم المساعدات للدول وفق شروط تتعلق بالسياسات التجارية والاقتصادية، وجعل الموارد والخيرات داخل الدول من حق الأغلبية وليس الأقلية في جو من الشفافية والرقابة والرفاه العام.

من هذا المنطلق كرس النقديون دراستهم للانعتاق عبر الحوكمة، من خلال العدالة والمساواة والشفافية والرقابة باعتبارها الأساس للنظام، وبهذا الصدد يقترح كوكس دراسة السياقات التاريخية للحوكمة من خلال المكونات الأساسية الثلاثة التالية:

– **الشروط الماديـة:** تتضمن شروط تطور الحوكمة بواسطة التكنولوجيا الحديثة وكذا سياق الإنتاج والتبادل الدولي .

– **الأفكـار:** وهي أفكار ومبادئ الرشادة العالمية (العدالة التوزيعية والتنمية والديمقراطية وحكم القانون والرقابة والشفافية) وهي حصيلة رؤى صراعية حول طبيعة وشرعية علاقات السلطة، وضمنها يمكن اكتشاف إمكانية التغيير .

– **المؤسسات:** هي وسيلة حفظ وضمان استقرار نظام تاريخي محوكم، وهي تعكس القوة الاجتماعية وتشجع تشكيل أفكار جماعية لوظائفها.

2– النظريات المعارضة للرشادة العالمية: تتجه الواقعية والبنائية والماركسية إلى رفض الحوكمة الدولية، ولهم في ذلك حجج تتعلق بكون الحوكمة وسيلة جديدة لفرض هيمنة القوي على الضعيف.

أ– **النظرية الواقعية:** يعتبر الواقعيون أن الرشادة العالمية تؤدي إلى حالة فقدان الدولة، أي تضعف سيادتها وتخلل بموازين القوى. فالرشادة العالمية حسبهم، تعتبر وجه جديد للهيمنة كون المنظمات امتدادا للدول مثل هيئة الأمم المتحدة التي تخضع عموما للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

فغياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي عن الشرعية الدولية، جعل من الوحدات السياسية تعتمد على ذاتها لضمان أمنها، وبالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوكا

معينا لضمان بقائها بما في ذلك الإذعان لشروط الحوكمة المفروضة من القوى الكبرى، وعليه فالرشادة العالمية ما هي إلا وصفة من صنيع المسيطر المادي سياسيا واقتصاديا ينتهي بفرض تصوره للوجود الجماعي داخل الدولة أو بين الدول.

ب- النظرية البنائية: تعتبر البنائية من أهم المعارضين لفكرة الرشادة العالمية، لأنها تقضي على خصوصية الدول وتلغيها وهي دعوة لنفي الحضارات الأخرى والانصهار في حضارة واحدة وهي الغربية، وإن شئنا يمكن القول الأمريكية، وهي مجرد وسيلة في يد القوى العظمى لغزو واستعمار الشعوب تقنيا، ثقافيا، اقتصاديا، وحتى سياسيا. فالدول فواعل تستند إلى الهوية، وبالتالي تعدد الهويات والقيم يقف حاجزا نحو إقامة حوكمة عالمية، فكل أقلية تبحث عن نمط تسييري يخدم مصالحها. ومن هنا

نستنتج أن الحوكمة حسب البنائية تعبر عن فعل اغتصابي ثقافي يتم بطريقة سلسة ولينة على سائر المجتمعات ويهدّد ثقافتها. كما تصفها بأنها عملية أيديولوجية جارية على الأرض، وتؤسس نوعا من إمبريالية ثقافية تفرضها حاجات المراكز المتطورة على الشعوب.

ج- النظرية الماركسية: فهي لا تختلف كثيرا عن البنائية، فالماركسية ترى أن الرشادة العالمية تعكس قيم ومبادئ الطبقة الحاكمة وتستخدم كأداة للتعبير عن أرائها وتخدم مصالحها، فهي بذلك صورة ملائمة ومتناسقة مع أيديولوجيتها.

كذلك ترى الماركسية أن الرشادة العالمية هي سبب الصراعات الطبقية، فنتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة ستتحول العلاقات داخل المجتمع إلى علاقة استغلال بين طبقة حاكمة وطبقة محكومة.

قائمة المراجع:

- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات، 2007.
- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسية العالمية، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- موسى بن قاصير، خالد بومنجل، "الحوكمة العالمية بين المشروع العملي والهدف الطوباوي"، **مجلة حمو رابي**، العدد 37، (شتاء 2021).